

التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

فبراير 2017

ملخص تنفيذي

تشتمل موضوعات التقرير لشهر فبراير 2017 على ثلاثة تطورات محلية، وإقليمية، ودولية. أشار القسم الأول، التطورات الاقتصادية المحلية، إلى تطورات أسعار صرف الدولار، واليورو، والاسترليني مقابل الدينار خلال شهر فبراير 2017. حيث بلغ سعر صرف الدولار مقابل الدينار في نهاية الشهر (305.3) فلس وبارتفاع (0.2%) عن بداية الشهر. وخضع سعر صرف الدولار مقابل سلّة العملات الرئيسية لتقلبات باتجاه الانخفاض بسبب تصريحات الرئيس الأمريكي المدوّية، وصدور تقارير سلبية من وزارة العمل الأمريكية. ثم شهد سعر الصرف استقراراً نسبياً، في فترة لاحقة من شهر فبراير، بسبب صدور تقارير تشير بنمو أعلى من التوقعات. ثم شهد سعر الصرف ارتفاعاً، فيما بعد، أن أعلن الرئيس الأمريكي عن خطة الإصلاح الضريبي، وإلى تصريحات باحتمال رفع سعر الفائدة.

أما فيما يتعلق بسعر صرف اليورو مقابل الدينار خلال شهر فبراير فقد وصل نهاية الشهر إلى (323.31) فلس وبانخفاض (1.7%) عن بداية الشهر. وشهد هذا السعر تذبذباً مقابل الدولار الأمريكي بعد صدور تقارير إيجابية عن أداء الاقتصاد الاسباني والفرنسي. في حين شهد سعر صرف اليورو مقابل العملات الرئيسية، بداية شهر فبراير، بعد دعوة البنك المركزي الأوروبي إلى تقليص برنامج التحفيز النقدي. مع تراجع سعر صرف اليورو نهاية الشهر بفعل المفاجآت المتوقعة من الانتخابات الفرنسية، واحتمال رفع أسعار الفائدة الأمريكية.

وشهد سعر صرف الجنيه مقابل الدينار، خلال نفس الشهر، فبراير، ارتفاعاً ليصل إلى (379.5) فلس مقارنة بانخفاض (1%) عن بداية الشهر. وقد تراجع سعر صرف الإسترليني مقابل الدينار في بداية الشهر بسبب رفع تقديرات بنك إنجلترا لمعدلات النمو. مع ارتفاع هذا السعر مقابل الدينار منتصف الشهر بسبب ارتفاع معدل التضخم البريطاني، في حين شهد السعر تراجعاً نهاية الشهر بعد تصحيح قراءة معدل النمو لعام 2016.

كما أشارت التطورات المحلية إلى تطورات البورصة. حيث سجّل المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية تراجعاً خلال شهر فبراير بنحو (0.7%)، وكذلك الأمر بالنسبة للمؤشر الوزني بنسبة (0.8%)، وانخفاض مؤشر الكويت بنسبة (2.2%). وتعود هذه الانخفاضات الثلاث، مقارنة مع إقبال يناير، إلى عمليات تصحيح واضحة، وجني أرباح، بعد الارتفاعات التي شهدتها شهر يناير. وشهدت آخر جلسات شهر فبراير ارتفاعاً بالمؤشرات بسبب عدة عوامل منها الشراء الانتقائي للأسهم الصغيرة والمتوسطة والخاملة.

وأشارت التطورات المحلية إلى الإقبال الشديد على سندات وأدوات تورق المركزي. وتهدف هذه الإصدارات إلى موازنة السيولة لدى البنوك المحلية. كما تطرقت التطورات الصادرة من بنك الكويت المركزي إلى حرص البنك على تطبيق التعليمات الصادرة عام 2013 والخاصة بإرسال الحوالات المالية للخارج من خلال شركات الصرافة والبنوك والمؤسسات المالية المحلية. وتطرقت التطورات المصرفية إلى تحقيق البنك التجاري لأرباح عام 2016 تجاوزت أرباح عام 2015 بـ (1.9%)، وتجاوزت في حالة بنك وربة بنسبة (158%)، وفي حالة البنك الأهلي بنسبة (7%)، والبنك الأهلي المتحد بنسبة انخفاض (8.5%)، وفي حالة بنك برقان بنسبة نحو (12%).

أما فيما يتعلق بالتطورات الخاصة بالعرض النقدي فقد شهد هذا العرض نمواً بـ (0.1%) في شهر ديسمبر مقارنة بشهر نوفمبر عام 2016. مع انخفاض ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بنسبة (0.4%). وارتفاع أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين بـ (0.8%)، وكذلك ارتفاع الائتمان الممنوح للمؤسسات غير المالية بنسبة (6%)، وارتفاع القروض الشخصية بنسبة (1.8%) مع ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع بأجل بنسبة (9.5%) لأجل شهر واحد، وبنسبة (8.8%) لأجل ثلاثة أشهر، و(6.4%) لأجل ستة أشهر، و(6.8%) لأجل سنة، خلال الفترة نوفمبر إلى ديسمبر 2016.

وأخيراً، اهتمت التطورات المحلية بمعدل التضخم لشهر يناير 2017، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك عن شهر يناير من عام 2016 بـ (3.3%). مع انخفاض هذا الرقم على أساس شهري مقارنة بشهر ديسمبر 2016. ويعود الانخفاض إلى انخفاض أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة (0.3%)، والمجموعة الصحية بـ (0.8%)، والاتصالات بـ (0.1%)،

والترفيه والثقافة بـ (0.08%)، والسلع المتنوعة بـ (0.2%). مع استقرار معدل التضخم في حالات السجائر والتبغ، وخدمات السكن، والتعليم، والمطاعم والفنادق. وارتفاع أسعار مجموعات الكساء وملبوسات القدم (0.2%)، والمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة (0.2%)، والنقل (0.1%).

وعلى مستوى التطورات النفطية فقد شهد سعر النفط، مزيج برنت، تقلبات تجسدت في وصول سعر البرميل إلى (53.88) دولار بداية شهر فبراير، في حين أقل السعر عند (54.01) دولار نهاية الشهر. ويعود تماسك السعر أساساً إلى قرار خفض الإنتاج النفطي في يناير الماضي، بالإضافة إلى تصريح وزير النفط الروسي بإمكانية خفض إنتاج بلده من النفط أكبر من المقرر.

وشهدت أسعار النفط خلال الفترة بين (6 – 10) فبراير، انخفاضاً واضحاً، مع اتجاه لاحق لعودة الأسعار لمستواها بداية الشهر. وكان وراء هذا الانخفاض عدة أسباب منها تباطؤ الطلب، وزيادة إنتاج النفط الصخري، وزيادة المخزون الأمريكي. إلا أن الأسعار تعافت بعد نشر تقارير تفيد بالتزام دول أوبك بأكثر من (90%) من تخفيضات الإنتاج المقررة.

ويشير تقرير أوبك الصادر منتصف شهر فبراير 2017 إلى تراجع إنتاج أوبك بحوالي (890) ألف برميل خلال شهر يناير الماضي، مع تخفيض نحو (1.2) مليون برميل يومياً من قبل دول أوبك. مع تخفيض حوالي (558) ألف برميل من الجانب الروسي. ومن ناحية أخرى، أشار التقرير إلى توقع وصول متوسط الطلب على خام أوبك إلى (32.14) مليون برميل يومياً عام 2017، وأن متوسط فائض الطلب سيصل إلى الصفر، في حالة إبقاء أوبك على الإنتاج مستقراً.

أما تقرير وكالة الطاقة الدولية الأخير فقد أشار إلى ارتفاع المخزون النفطي في أغنى دول العالم للمرة الأولى منذ يوليو الماضي ليصل إلى (3.03) مليار برميل. واستبعد التقرير حدوث توازن بين العرض والطلب حتى النصف الثاني من العام الحالي. وأشار التقرير، أيضاً، إلى إمكانية أن يشهد السوق النفطي عجزاً يقدر بـ (500) ألف برميل/ يوم إذا استمرت أوبك بتقييد الإنتاج حتى يونيو المقبل.

وأشار القسم الثاني، التطورات الاقتصادية في دول مجلس التعاون، إلى آخر التقارير الخاصة بمتابعة الأوضاع الاقتصادية، في دول المجلس، من معهد التمويل الدولي. وبقدر تعلق الأمر بدولة الكويت فهناك توقع لوصول معدل النمو (2.3%) عام 2017، وبانخفاض عن المعدل الخاص بعام 2016 البالغ (3.7%). وذلك بسبب انخفاض الإنتاج النفطي، مع توقع تسارع معدل نمو الناتج غير النفطي ليصل إلى (4.2%) وبشكل يفوق المعدل السائد عام 2016 (3.7%). ويصف تقرير المعهد موازنة 2018/2017 بالموازنة التوسعية (توقع ارتفاع الإيرادات بـ 11%، والإنفاق بـ 6%). مع توقع عجز موازنة باستبعاد دخل الاستثمار، وتوازنها في حالة شمول دخل الاستثمار.

أما في حالة مملكة البحرين فيعتقد التقرير بأن الأداء الاقتصادي لعام 2016 أفضل من المتوقع. وذلك للمساهمة الجيدة لأنشطة الخدمات المالية، والتشييد، والخدمات الحكومية، بالإضافة إلى دور المساعدات الخليجية. مع توقع وصول عجز الموازنة إلى حوالي (10.0%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017. ورغم الجهود الواضحة في ضغط الإنفاق، وزيادة الإيرادات. ويعتقد التقرير بوصول نسبة الدين/ الناتج المحلي الإجمالي إلى (78%) عام 2017 (مقارنة بـ 8% عام 2008). مع توقع وصول رصيد الحساب الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي عام 2017 إلى (-%) (1.3 مقارنة بـ 4.6%) عام 2014.

وبقدر تعلق الأمر بسلطنة عُمان يرى التقرير بأن معدل النمو سيكون في حدود (1.7%) عام 2017، بفعل السياسة المالية الانكماشية. مع توقع أن يشهد النمو تحسناً عام 2018 بفعل بدء العمل بحقل "خازان" للغاز الطبيعي، ليصل هذا النمو إلى (4.6%). ويلاحظ التقرير ضخامة العجز المالي، إلا أنه يتوقع انخفاضه بشكل ملموس (وصل العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016 إلى -20.8% ويتوقع أن يصل إلى -9.0%، وإلى -6.0% عام 2018). ويعود التحسن المرتقب بالعجز إلى الضغط الحاد في الإنفاق، والتخلص من الدعم، ورفع تعريفه الكهربائي على الشركات، وزيادة الرسوم، والتخلص من الإعفاءات الضريبية، مع توقع أن تصل عوائد ضريبة القيمة المضافة، عام 2018 إلى (1.5%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتوقع خصخصة شركة توزيع الكهرباء. ويمثل الاقتراض الخارجي المصدر الرئيسي لتمويل العجز. ومن ثم يتوقع التقرير أن ترتفع نسبة الدين العام/ الناتج المحلي الإجمالي إلى (34%) عام 2017 مقارنة بـ

(5%) عام 2014، وانخفاض عجز الحساب الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي إلى (-7.2%) مقارنة بـ (-17.8%) عام 2016.

وفيما يخص دولة قطر، يرى التقرير بأنها شهدت أقل معدل نمو منذ عام 2003، ويعود ذلك أساساً إلى كساد القطاع النفطي. ورغم تحدي توقعات التقرير الخاصة بالإنتاج النفطي (حيث ارتفع بـ 2%)، إلا أن الأمر ليس كذلك بالنسبة لإنتاج الغاز الطبيعي لتأخر إنتاج حقل "برزان"، والذي يتوقع أن يبدأ العمل به العام القادم. الأمر الذي سيدعم معدل النمو ليصل إلى (3.2%) عام 2018. ورغم صعوبة ظروف عمل القطاعات غير النفطية، إلا أنها لازالت تمثل نقطة مضيئة حسب تعبير التقرير من خلال وصول معدل نمو هذه القطاعات إلى (5%) عام 2017، مع استمرار نمو هذه القطاعات لغاية عام 2022 عند افتتاح كأس العالم. ويعتقد التقرير بتضييق عجز الموازنة (شاملاً دخل الاستثمار من الصندوق السيادي القطري) من (4%) عام 2016 إلى (1%) عام 2017. أما في حالة استبعاد هذا الدخل سيكون العجز في حدود (5%) عام 2017.

أما في حالة المملكة العربية السعودية، فيرى تقرير المعهد بأن تحسّن أسعار النفط، وتفعيل جهود الإصلاح الاقتصادي من شأنه أن يحسّن وضع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي عام 2017 ليصل إلى (1.3%) وإلى (2.1%) عام 2018. ويعتمد التقرير على عدد من المؤشرات لتعكس ظروف التحسّن منها "الرقم القياسي لمشتريات المدراء" الذي يعكس الصحة الاقتصادية للنشاط الصناعي التحويلي.

ويرى التقرير بأن التحوّل في استراتيجية العجز كان له الأثر في تباطؤ الانخفاض في الاحتياطي. حيث أصدرت السلطات خطأً بإصدار ما قيمته (15) مليار دولار على شكل سندات دولية، واستئناف إصدار السندات المحلية. مع ملاحظة انخفاض سحب الودائع الحكومية من مؤسسة النقد السعودية، والاعتماد على القروض بدلاً من ذلك. مع وجود تحسّن في السيولة بالمملكة بسبب إصدار السندات الدولية، مع اتجاه لدفع مستحقات المقاولين، وانخفاض نسبة القروض/ الودائع (81% لعام 2016)، واتجاه الودائع للارتفاع بعد فترة من الانخفاض.

وأخيراً، عرض تقرير المعهد الأوضاع الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويعتقد بأنه رغم تحسّن أسعار النفط، إلا أن آفاق النمو لازالت مكبوتة، مع توقّع وصول معدل النمو إلى (1.9%) عام 2017 (مقارنة بـ 2.2% عام 2016). وذلك بسبب انخفاض الإنتاج النفطي. مع توقّع أن يبقى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في حدود (3.0%) لعدة أسباب منها تشديد شروط الاقتراض، وضعف الطلب الخارجي من دول الجوار، والمغالاة بسعر الصرف. ويشير التقرير إلى أن إمارة دبي تعتبر محميّة بسبب تنوعها الاقتصادي، مع توقّع تحقيقها لمعدل نمو يبلغ (3.0%) عام 2017. إلا أنها لم تسلم من تباطؤ النشاط الاقتصادي في دول الجوار، وانعكس ذلك من خلال انخفاض المعاملات العقارية وانخفاض أسعار العقارات أيضاً، واتجاه أسعار الفنادق للانخفاض لجذب السياح. ومع ذلك لازالت دبي تمضي قدماً لاستضافة "اكسبو 2020"، مع رفع إنفاقها الاستثماري عام 2017 بـ (27%).

أما في حالة إمارة أبوظبي فيتوقّع تقرير المعهد أن يتصف النمو (1.5%) بمزيد من الكبت بسبب انخفاض الإنتاج النفطي، مع اتجاه لتحسّن النشاط غير النفطي، بعد عام من الضغوط بفعل خفض الإنفاق الحكومي. ويتوقّع التقرير أيضاً، على مستوى الإمارات المتحدة، معدل للنمو يصل إلى (1.2%) عام 2017 مقارنة بـ (3.2%) عام 2016. وتم تقدير نسبة العجز/ الناتج المحلي الإجمالي بـ (6.4%) بعد استبعاد دخل الاستثمار.

واهتم القسم الثالث، التطورات الاقتصادية العالمية، بأهم التطورات الاقتصادية الربع سنوية في الولايات المتحدة الأمريكية، والمجموعة الأوروبية. ويقدر تعلق الأمر بالولايات المتحدة فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وفقاً للتقديرات الثانية، في الربع الأخير من عام 2016 ارتفاعاً سنوياً قدره (1.9%) مقارنة بـ (3.5%) في الربع الثالث. وتعتبر التقديرات الثانية أكثر دقة من التقديرات المتقدمة السابقة، ماعدا أن الارتفاع في الإنفاق الاستهلاكي العائلي كان أكبر على مستوى الولايات والمحليات، مع انخفاض الاستثمار الثابت (مقارنة بالتقديرات المتقدمة سابقاً).

وشهد الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر فبراير 2017، على أساس موسمي، ارتفاعاً بـ (0.1%)، ويعتبر هذا الارتفاع هو الأقل منذ شهر يوليو 2016. علماً بأن الرقم القياسي الخاص بالكازولين قد شهد انخفاضاً عوض الارتفاع في الأرقام القياسية الخاصة في الأغذية، والمسكن،

والتسلية. في حين شهد عدد العاملين (ماعدوا العاملين بالمزارع) ارتفاعاً بـ (235) ألف خلال شهر فبراير 2016، مع تغيير طفيف في معدل البطالة (4.7%). وتركزت مكاسب التشغيل في قطاعات التشييد، وخدمات التعليم الخاص، والصناعات التحويلية، والرعاية الصحية، والتشييد.

أما فيما يتعلق بالتطورات الاقتصادية في المجموعة الأوروبية، فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي المعدل موسمياً ارتفاعاً بـ (0.4%) في منطقة اليورو، و(0.5%) في دول المجموعة الأوروبية، خلال الربع الأخير من عام 2016، مقارنة مع الربع الثالث. وبلغ معدل التضخم السنوي في دول مجموعة اليورو (2.0%) في فبراير 2017، وبارتفاع بلغ (1.8%) في شهر يناير. أما على مستوى المجموعة الأوروبية فقد وصل معدل التضخم إلى (1.9%) وبارتفاع من (1.7%) في شهر يناير عام 2017.

وعلى مستوى عدد العاملين، فقد ارتفع عدد المشتغلين بـ (0.3%) في دول مجموعة اليورو و(0.2%) في دول المجموعة الأوروبية خلال الربع الأخير من عام 2016، مقارنة مع الربع الثالث. وشهدت مالطا أعلى معدل نمو تشغيل، تليها لوكسمبورغ، ثم قبرص. أما أقل معدلات تشغيل فقد تركزت في استونيا، ثم اليونان.